بلاغ صـــــحفي

انعقاد اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع السياسات الوطنية للنهوض بأوضاع الطفولة

قدمت السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، عشية الأربعاء 3 يونيو 2015 عرضا أمام اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها، ويندرج هذا الاجتماع، الذي ترأسه السيد عبد الإله بن كيران بمقر رئاسة الحكومة، في إطار الوفاء بتعهدات الحكومة ومواصلة للجهود الوطنية المبذولة في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها. خصص لتقديم مشروع السياسة الوطنية المندمجة لحماية الطفولة واعتماده. وقد ذكرت السيدة الوزيرة خلال هذا العرض بأهم المكتسبات التي تحققت في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها، منذ تبني المغرب سنة 2006 لخطة العمل الوطنية للطفولة "مغرب جدير بأطفاله 2006 – 2015".

كما تناولت السيدة الوزيرة مختلف محاور مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب والتي تروم منع كافة أشكال الإهمال والإعتداء والاستغلال والعنف ضد الأطفال وتعزيز الوقاية وتحسين التكفل والادماج الاجتماعي والأسري وتوسيع التغطية الترابية للخدمات والرفع من جودتها وآثارها. وذكرت بالمنهجية التشاركية التي اتبعت في إعداد السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة التي تسعى إلى تحقيق خمسة أهداف استراتيجية تروم تعزيز الإطار القانوني لحماية الطفل وتقوية فعاليته ووضع معايير للخدمات والممارسات ووضع أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة والنهوض بالقيم الاجتماعية الحامية لحقوق الطفل ووضع منظومات للمعلومات فعالة وموحدة للتتبع والتقييم المنتظم.

كما قدمت التدابير الاستعجالية والملحة والتي من شأنها ضمان حماية الأطفال في وضعية صعبة والوقاية من الأخطار التي تتهدد أطفالنا. وبعد مناقشة جادة و مستفيضة اعتمدت اللجنة الوزارية مشروع السياسة الوطنية المندمجة لحماية الطفولة. حضر هذا الاجتماع على الخصوص السادة وزير العدل والحريات وزير التربية الوطنية والتكوين المهني ووزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة والوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون

الهجرة والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة والوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية وممثلون عن القطاعات ذات العضوية في اللجنة.